

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

709

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

شرح مختصر على المقدمة الرسمية

بشر الدين محمد البارديني

شرح مختصر على المقدمة الرعبية ، تأليف سبط

المارديني ، محمد بن محمد - ٥٩٠٧ هـ . كتب سنة ١٢٧٧ هـ .

٢٤ ق ٢٢ ، ٢٢ س ٢٢ × ١٦ سم

٦٥٩

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الازهرية ٢ : ٦٨٧ ، دار الكتب المصرية ٥٥٨٠ : ١

١ - الفرائض الفقه الاسلامي ١ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح الرعبية د - شرح

بغية الباحث .

٦١
٧ هذا شرح مختصر على المقدمة الرجبية
من الفريضي الشيخ الامام بدر الدين
محمد بن شمس الدين الحارثي
خفر له امين

م

المجلد : الحارثي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	شرح مختصر على المقدمة الرجبية
اسم المؤلف	بدر الدين محمد الحارثي
تاريخ النسخ	١٢٧٧ هـ
عدد الأوراق	٢٤
ملاحظات	فرائضه
القياس	٢٦٨٢٢
	٢١٦/٤

٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال الشيخ الامام العالم العلاء
 مة بذكر الدين محمد ابن شمس الدين المارديني **الحمد لله** رب العالمين والعاقبة
 للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين **اما بعد** فهذا
 شرح مختصر على المقدمة الترجية في الفرائض نافع ان شاء الله تعالى اول
اول ما استفتح المقالة بذكر محمد ربنا تعالى
فالحمد لله على ما انعم **حمد الله بجلوه عن القلب العوي**

اقول افصح هذه الارجوز بسم الله الرحمن الرحيم ثم بالحمد لله تاسيلا للكتاب
 العزيز ومراده بالاسنفان الانبدا والمقالا مصدر قال والالف فيه للاطلاق العاقبة
 يقال قال يقول قول وقوله ومقال ومقالة والرب اسم من اسمائه تعالى ولا يقال
 لغيره الا مضافا وتعالى يارفع عما يقول الجاحدون اي اول ما ابتدئ القول في هذه
 الارجوز بذكر محمد الله تعالى والحمد هو الشايع المحمود في جمل صفاته والحمد لله على
 السمعة واجب مراد بالشكر باللسان والالف في انباء للاطلاق وحمد مصدر موكد
 منصوب على المصدر وجلوه مبني للفاعل اي يذهب وفاعل ضمير مستقر راجع الى
 الله تعالى والهي مفقولة مقصور ويكن بالياء وهو فقد البصر اي حذا يذهب الله
 بعمد القلب والهي وهي القلب هو الفاضل في الدين بخلاف عجمي البصر قال الله تعالى
 فانها لا تقى الا بصاروكن تعمي القلوب النبي في الصدور وقال

ثم الصلاة بعد والسلام على نبي دينه الاسلام
محمد خاتم رسل ربه **والله من بعده وصحبه**

اقول ثم بعد حمد الله تعالى بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم لقول
 تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليلا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى
 علي في كتاب من تنزل الملائكة تستغفر له ما دام استغفر في ذلك الكتاب وقول علي بن ابي
 السلام

الاسلام فهو نبي محمد خاتم الانبياء والرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى ملكان
 محمد ايا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ويجوز في محمد المراد الله
 بدل من نبي والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو محمد وقوله والحمد لله
 من بعده والحمد لله بنو هاشم وبنو المطلب على الارجح عند الشافعي والجمهور وحمد
 جمع صوب مضاف الى ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ومفرده صاحب بمعنى صباي
 وهي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على الاسلام قال
ونسأل الله لنا الاعانة **فيما تواخينا من الابانة**
عن مذهب الامام زيد الفرض **اذا كان ذال من اهم الفرض**

اقول الترخي بالحق المجهول الغرض يقال فلان يتوخي الحق اي يقصده والابانة
 الاظهار والمذهب اصله الطريق ثم استعمل في الاحكام وغيرها والامام الذي
 يشترط به وزيد هو زيد ابن ثابت ابن الخزاز ابن سعد ابن خازجة
 الصحابي الانصاري من بني الجزار من طبرستان علماء الصحابة والفرضي العالم
 بالفرائض والفرض الغرض اي ونسأل الله سبحانه الاعانة فيما قصدناه
 من الاظهار واكتشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لان هذا من اهم الفرض
 فانه لا يخفى من سأل قال الله تعالى واسئلو الله من فضله قال يعقوب

يا مبرا بالسئلة الا يعقوب

علماء بان العلم خير ما سئل فيه واول ما له العبد وعلم
وان هذا العلم مخصوص بنسب **قد شاع فيه عندك العلم**
بانه اول علم يغتد **في الارض حتى لا يكاد يوجد**

اقول علما منصوبا على انه مفعول لاجله وهو علم لقول اذا كان ذاكر مناه
 الفرض وعلم لقول تواخينا الخ والعلم خلد في الجملة وبيان العلم متعلق بقوله
 في الارض حتى لا يكاد يوجد

والتقدير قوله علما
 لاجله في سئلة يعقوب
 تواخينا اي قصدنا ذلك
 لاجل علمنا بان العلم خير
 سئل او نقول علم
 كان ذلك اي لا حد
 لاجل علمنا بان علم الفرائض
 يشترط من اهم الفرض

شبه

والفقيه للمعوم حتى يشهد كل علم وقوله سبي ودعي ميان لما لم يسم فاعلم وفضل العلم
 واخيرته اشهر من تذكر قال الشافعي وغيره طلب العلم افضل من صلوات النافله
 وليس بعد الفريضة افضل من طلب العلم والا حاد يثبت في فضل العلم كسيرة مشهوره
 في الصحيحين من روايت ابن مسعود رضي الله عنه لا تحسد الا في اثنين رجلان اتاه
 الله ما لا تسلط علي فملكتم في الخير ورجل اتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها
 الناس وقال صلى الله عليه وسلم من يرح الله به خير يفتدي في الدين وقوله وان
 هذا العلم اب وعلم ابان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوصه بانه اول علم
 يفقد في ان رضى اشار بهذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن
 مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض علمها
 للناس فاني مريء مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى تختلف الجبلان
 في الفريضة فالتجدان من يفصل بينهما صحاح الحاكم وغيره وحسنه للناظرين
 وروي ابن ماجه بسند حسن عن ابي هريره رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فانها من دينكم وانها يضيق العلم وانه اول ما يوزع
 امتي وقوله لا يكاد يوجد اب يقرب من عدم الوجود لان كمال من افعال المقاربه
 وتوهم الاحاديث شاعده بانه يفقد حقيقة قال

وان زيد احضلا محاله بما حياهم خاتم الرساله
 من قول في فضل منبها افرحكم زيدا وناهيكم بها
 فكان اولى بانبياء انابي لاسيما وقد نجاه الشافعي
 اقول وانما زيد معطوف ايضا على قول بانه هذا العلم اي وسئل الله الامانة
 على ما قصدناه من الاضمار واكتشف عيانا ذهب زيد رضي الله عنه لاجل علمنا
 بان العلم خير ما سبي اليه الانسان وعلمنا بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص
 بانه

بانه اول علم يفقد في الارض ولعلنا بان زيدا رضي الله عنه خص من بين
 الصحابة رضي الله عنهم بما نبهنا عليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلته وعلمه وانه
 امثل من غيره في علم الفرائض من قوله افرحكم زيدا وناهيكم بهذه الشاهد
 له من سيد البشر وخاتم المرسلين صلى الله عليه وسلم وناهيكم يعني حبكم وتأويلها
 فانها في غاية تنهاك عن طلب غير ما قال في المحكم فكان السيد زيدا بن ثابته
 اولى فانه ينعم ويقلده المقلدون في الفرائض لاسيما وقد نجاه الشافعي
 اي مال الي قول موافقه في الاجتهاد ولم يتابعه مقلد له من غير نظر
 واجتهاد بل بعد النظر والاجتهاد حتى انه يخالف قوله في مختلف قول زيدا
 رضي الله تعالى عنه قال

فهاك فيه القول عند الجاز مبرا وعن وصلة الالفان

اقول هاك اسم فعل بمعنى خذ والكاف فيه الخطاب والايحاز لتقليل اللفظ
 والوصية واحدة الوصم وهو اسم جنس جملي يعني العيب والالفان جمع لغز وهو
 الامر الخفي ومعني البيت فخذ القول في علم الفرائض قولا واضحا قليلا كثيرا
 المعنى مبرا عن عيب الالفان اي عن عيب الحفا **باب اسباب اقوال**
 الاسباب جمع سبب وهو في اللغة ما يتوصل به الى غيره وفي الاصطلاح
 ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم لزامه والظاهر رحمه
 الله لم يخرج في الاجوزات شيئا وانما ترجمها الناس ويؤيدوها فكان
 ينبغي لمن يؤيدها ان يقول باب اسباب الميراث وموافقه قال

اسباب ميراث التي ثلاثه كل يفيد ربه الوراثة
وهي نكاح وولاد ونسب ما بعد موت الميراث بين
 اقول الارث الجمع عليها شلثة كل واحد منها يفيد صاحبه او رثته

آية زيد

المجمل

اي الشافعي اياه اي زيدا بن ثابت

الدرج

اي الاسباب

ما لم يمنع مانع وهو النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح ويرث به الزوج والزوجة
 او الزوجات والولاة بفتح الواو المد وهو عصبته بغيرها بفتح المعشق على عتقه
 ويرث به المعشق ذكرا كانت او انثى وعصبته المعشق المتعصرت بانفسهم وتبين
 وهو القربى ويرث بهما الا بوان ومن ادبي بهما والا ولاد ومن ادبي بهما
 قوله الورث المراد به هنا الادوية والورث في الاصل الخلف وقوله ما بعد
 فلت للمورث سبب اي ليس بعد هذه الاسباب الثلاثة سبب مجمع
 عليه ولا يختلف فيه عندنا لان بيت المال وان كان سببا رابعا على الاصح في اصل
 من هذا فقد اطلق المتأخرون على اشتراط انتظام بين الال ونظم ابن
 ابي الشافعية شراعية وهو من المتقدمين عند علماء الامصار انتهى وقد استأنس من انتظام

القربة
 احوال الشافعية
 فخر

اي ان يتبين سبب عليه السلام فلذلك نفاه النافذ قال
ويمنع الشخص من الميراث واحد من العلة ثلاث
رق وقتل واخذ في دينه فافهم فليس الشك كاليقين

اقول ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علة
 اذا اتفق الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع
 الاول الرق فلا يرث الرقيق قتلا كان او مؤبدا او مكانا او مملوقا
 بعتة او موصى بعقده او ام ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم
 توجد ولا يورث ايضا لان ما له الا التبضع فانه يورث عليه جميع
 ما ملكه ببعض الحر ويكون جميعه لو ارثته على الاصح وهذا القسم خارج
 عن عبارات النافذ لان الوارث فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا
 يرث القاتل مقتوله سواء قتل عمدا او خطأ بحق او بغيره او حكم بنظم
 او شهد عليه بما يوجب القتل وزكي من شهد وان صلى فيه قوله صابغة عليه السلام

دعني واحده على ثلاث
 العبد
 ابي الشافعية
 اولاده

ليس

ليس للقائد من تركه المقتول شيء صحيحه ابن عبد البر وغيره ويرث المقتول
 قاتله بل دخل في كما اذا جرح الولد ابا جرح جرحا يفيض الى الموت ثم مات الولد
 الجرح قبل ابيه الجرح فان الاب يرث الولد القائد قطعا وهذا خارج
 عن عبارات النافذ لانه لا يسمى قائدا المانع الثالث اخلا والدين
 بالاسلام والكفر فلا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر فثبت في الصحيحين
 وغيرهما ودخل القسمان في عبارات النافذ لان هذا خلك والدين حاصل
 فيها ويوارث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر حكم مله واحده في الارث
باب الوارثين بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاة والنسب قال

والوارثون من الرجال اثنا عشر اسما مذكورة في التنبيه
 الابن وابن الابن مملوكا والاب والمجد له وان علا
 والاخ من اي الجهات كانت قد انزل الله به القران
 وابن الاخ المدي اليه بالاب فاسمع مقالا ليس بالمكذب
 والابن ابنت ابيه فاشكر لذي الاله والابن
 والزوج والمعتق ذوالولا فحمله الذكر مولا

اقول الوارثون للحي على اربعة عشر من الذكر عشرون وهم الابن وابن الابن
 وان نزل والاب والمجد ابو الاب وان علا والاخ سواء كان شقيقا او لاب
 اولاد فان القوات نزل بتوهم مطلقا وان اختلف القدر الموروث
 باخذ جهاته وابن الاخ المدي اليه بالاب مع الام او بالاب وحده
 والام من الاب وابن الام من الاب سواء كانت من الام او من الاب
 وحده والزوج والمعتق والمراد من له الولاة من المعتق وعقبه وهذه
 طريقة الاختصار في عدم وطريقة البسط بعد وثم خمسة عشر الابن

ابن عبد البر

وهي قوله ولا يرث
 الكافر المسلم ولا
 المسلم الكافر



وابنم والاب وابوه والاخ الشقيق ولاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ
الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق والعم من الاقارب العم الشقيق
وابن العم من الاب والزوج وذو الولا قال

والوارثون من النسابة لم يعطوا في غير هذا الشرع

بنات وبنات ابنت وام شقيقة وزوجة وحيدة ومعتقة

والاخوات من اي الجهات كان فهذه عدتهن بانيات

اقول الوارثات المجمع عليهن ثمان من الاناث سبع لم يرد من الكتاب
ولامن السنة توريث غيرهن وهن البنت وبنات الابن وان تزول بوجها
والام والزوجة والجدت على تفصيل فيهما والمنقحة والاخت من اي جهة
كانت سواء كانت شقيقة اولاد اولاد وصنف الام بقوله شقيقة لانها
ما فيه من المناسبة وتوطئة لقوله ومنقحة لاجل القافية وقوله عدتهن
بانيات اي ظهرت وهذه طريقة الاختصاص وعدتهن بطريقة البسط
عشرت البنت وبنات الابن والام والجدت من قبلها والجدت من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمنقحة
باب الفروض المقدرة اقول الفروض من جمع فرض وهو لغة التخصيص والتقدير

وابيات وفي الاصطلاح جز من قدر من التركة قال

واعلم بان الارث نوعان فرض وتخصيب على ما قسمناه
فالفرض ونقص الكتاب سنة لا فرض في الارث سواها البنت
نصف وربع ثم نصف الربع والثلث والسادس بنص الشرع
والثلثان وهو ما عدا الفرض واحفظه فكل حافظ امام

اقول الارث المجمع عليه نواحيث ارث بالفرض وارث بالتخصيب

لا ثالث

لا ثالث لها فالفرض في نص الكتاب العزيز سنة لا سابع لها في لقوات
العظيم والبق القطع والفروض السنة هي النصف والربع والثلث والثلثان
والثلث والسادس وكلها بنص الشرع اي القرآن نعم لفرض سابع ثمن
بالاجتهاد وهو ثلث الباقي للجد في بعض احواله من الاخوت ولما فرض
من بيات الفروض شرعي في بيات مستحقها فقال

فالنصف فرض خمسة افراد الزوج والاشقي من الاولاد

وبنت الابن عند فقد البنت والاخت في مذهب كل مذهب

وبعدها الاخت التي من الاب عند افراد هذين من مذهب

اقول هذا شروع في ذكر من يستحق الفروض فالنصف فرض خمسة منقرضين
وهو الزوج عند انفراذه عن الولد وولد الابن سواء كان ذكرا او انثى
من الزوج او من غيره وفرض البنت الواحدة وبنات الابن عند فقد البنت
والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ارث
كل واحد من هذه الاربع النصف عند انفراذه عن مديعتهما من
الذكور وقوله افراد راجع الي الخمسة والزوج لا يكون الا واحدا واما
الاربع الباقيات فاذ يفرض لكل واحد منهن النصف الا اذا كانت
منقرضت بحيث من يساويها من الاناث فاقول تعدد فرض للمنفذ لولا
الثلثات كلها بشرط ايضا ان انفراذه عن مديعته لانه اذا كان مع
الواحدة منهن من يعصها ورثت معه بالتخصيب لا بالفرض كما
سياتي وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان يكن
لهن ولرؤوقولم تقالي وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تقالي وله
اخت فلها نصف ما ترك واجمعوا علي ان ولد الابن ذكر كان او انثى قلمي

مقام الولد في الإرث والحجب والنفقة الذكر كالذكر والأنثى كالأنثى على
 ان المراد بقوله تعالى ولها نصيب من ما ترك والدها من الارث من الابوين
 والاخت من الاب دون الاخت من الام ثم قال
 والرابع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قدرته
 وهو لكل زوجة او أكثر مع عدد الاولاد فيما قدر
 وذكر اولاد البنين يعتمد حيث اعتمدنا القول في ذكر اولاد
 اقول والرابع فرض من اثنين من اصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه
 ولد الزوج او ولد الابن لهما سواء كان ولدها من الزوج او من غيره وفرض
 الزوج والزوجة ان كانت متعددات مع عدم ولد الزوج او ولد ابنة سوا
 كان منها او من غيرهما كل ذلك لقوله تعالى فان كان لهما ولد فلم يكن
 مما تركتم وقوله تعالى ولهما الربع مما تركتم ان لم يكن لهما ولد وقال الناطق
 والربع الى اخر الايات اي وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوج
 من ينفعه من النصف الى الربع وهو الولد سواء كان او ذكرا وانثى او امة
 به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فله
 تجب الزوج من نصفه وقوله وذكر اولاد البنين يعتمد الخ معناه حيث
 اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا ايضا
 وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والحجب والنفقة
 اجماعا مما قد منا وهل للولد المذكور في الايات العظيمة يشمل ولد
 الابن حقيقة او مجازا خلافا ثم قال
 والمثل للزوجة والزوجات مع البنين اوسع البنات
 اوسع اولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرط فافهم
 اقول

اقول والثلث نوع واحد من انواع الورثة فرض الزوج او الزوجات
 مع وجود الولد او ولد الابن ذكر كان او انثى اجماعا لقوله تعالى فان كان
 له ولد فلهم الثلث ويكني في حجبها من الربع الى الثلث وجود واحد
 من البنين او من البنات او من بنى الابن او من بنات الابن كما في الزوج
 وليس الجمع شرطا اجماعا للدية والنصف جمع البنين والبنات واولاد
 الابن لاجل النظم ودفع ايهام اشتراط الجمع بقوله ولا تظن الجمع
 شرطا وقوله فافهم تكلمت البتة ثم قال
 والثلثان للبنات جميعا ما زاد عن واحدت فسيما
 وهو كذكر لبنات الابن فافهم مقال فهم صافي الالف
 وهو للاختين فيما يزيد قضيه بالاحرار والعبد
 هذا ذاك لام واب اولاد فاعلم بهذا نصب
 اقول والثلثان فرضا رتبة من اصناف الورثة فرض الجمع من البنات
 والمراد بالجمع هنا ما زاد على واحدت فيشمل البنين والاكثرو فرض بنات
 الابن شتين فاكثرو فرض الاخنتين الشقيقتين فاكثرو فرض الاخنتين
 للاب فاكثرا اجماعا لقوله تعالى فان كانا سافوقا شتين فلمن ثلثا
 ما ترك وقوله تعالى فان كانتا شتين فلمن الثلثان مما ترك وفيه خلاف
 شاذ والاجماع على ان هذه الآية نزلت في اولاد الابوين الشقيقتين
 واولاد الابوين اولاد الام وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 لبنتي سعد بالثلثين من تركته ابيهما لما صحبه الترمذي والحاكم وغيرهما
 ثم قال والثلث فرض الام حيث لا ولد ولا من الاخوات مع ذوات
 كاشين او شتين او ثلثا حكم الذكور فيه لاننا ش

ولان ابنهما او بنته + ففرضها الثلث كما بنيت
 وان تكف زوج وام واب + قلت الباقي لهما ميراث
 وهكذا مع زوجة فصاعدا + فلا تكتف عن العلوم فاحدا
 وهو الاثنين او شتين + من ولد الام بفرض
 وهكذا ان اكثروا وازادوا + فمالهم فيما سواه زادوا
 وتساوى الاناث والذكور + فيه كما قد اوضح المصنف
 اقول والثلث فرض اثنتين من اضافة الورثة احد على الام حيث لا ولد
 للميت ذكر اكان او انثى ولا ولد ابنا وهو المراد بقوله ولا ابن ابن
 مع او بنته اي بنت ابن وصي لا من اخوة جمع ذوا عدد اي
 اثنتان فاكثر يستوي فيه الذكور والاناث فيسمل الاخيرين فقط
 او الاثنتين فصاعدا او الاثني والاعنت فصاعدا بقوله
 صلى الله تعالى فان لم يكن له ولد وورثته ابواه فلا له
 الثلث وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا له السدس
 والمراد بالاخوة في الآية اثنتان فاكثر ذكرين او اثنتين
 او مختلفين ثم استطرده فذكر انه يفرض للام ثلث
 الباقي بعد فرض الزوجة في صورتين تلقبان بالقرآن
 وبالقرآنيتين لقضاء عمر رضي الله تعالى عنه فيهما بذلك
 احداهما ان يكون للميت زوج وام واب فللزوجة
 النصف وللأم الثلث الباقي بعده وللأب القاضل
 والثانية ان يكون للميت زوجة فاكثروا وام واب

فللزوجة

فللزوجة فاكثر الربع وللأم ثلث الباقي بعد وللاب
 الفاضل وثلث الباقي في الحقيقة هو سدس
 المصولة الاول وربع في الثانية وهو من القروض
 الستة واما قيل فيه سدس الباقي فلهما موافقة للفظ
 القرآن تأديبا والثاني من فرضه الثلث العدم
 الاول ادام ذكرين فاكثرا واثنتين فاكثرا ومختلفين
 فاكثروا ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكرهم
 وانثاهم اجماعا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك
 فهم شركاء في الثلث اي اكثر من اربع لام واكثر من
 اثنت لام فهم شركاء وظاهر التفسير لا يقتضي
 التسوية في القسمة واليه اشار بقوله قد اوضح
 المصنف

والسدس فرض ستة من الورثة اب وام ثم بنت ابن وحده
 والاعنت بنت الاب ثم الجد + وولد الام تمام الورثة
 اقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الأب
 والجد والام والجددة وبنت الابن والاعنت من الأب
 والسابع ولد الام ذكر اكان او انثى ذكرهم الناضج ههنا
 اي الام اردق ذلك بتفصيل كل واحد وشروطه فقال
 قال ابن المصنف مع الولد + ويكفي الام ثم بنت الصمد
 وهكذا مع رثة الابن الذي + ما زال يفتوا اثره ويحدث

وهولها الصانع الاثنى من المودة المبيت فقس هذين

اقول فالاب والام كل منهما يستحق السكن مع وجود
الولد بنص القرآن وهو قوله تعالى ولا يورثن كل واحد منهما
السكن مما تركا ان كان له ولد واشار الى هذا بقوله
بتنزيل الصدر والصد اسم من اسمائه تعالى ولد
الابن في هذا كالمولد اجماعا كما تقدم لانه ما زال
يقفوا اقربا ويخند في بالذال المحمودة اي ما زال يتبع
الابن ويقتدى به في احكامه والسكن للام ايضا
مع اثنتي فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا
اجماعا قبل خلاص بن عباس وغيره بظاهر قوله تعالى فان
كان له اخوة فللام السكن وقوله فقس على الاثنى
من الاخوة في كلامي ما زاد على اثنين فاول ثم قال

والجد مثل الاب عند فقده في حوز ما يصيبه ومدة
الاذا كان هناك اخوة لكونهم في القرب وهو قوله
او ابوان معهما زوج ورث فالام الثلث مع الجد
وهكذا البسق فقس بالاب في روية المبيت وام راب
وحكمه وحكمهم سيا في ممل السببان في الحالات

اقول والجد عند فقد الاب مثل الاب في اخذه السكن
مع وجود الولد او ولد الاب اجماعا للولاية لان الجد
يسمى ابا وقوله تعالى في حوز ما يصيبه ومدة ظاهرة انه كالأب

في جميع احكامه

في جميع احكامه فيجوز جميع المال اذا انفرد وبأخذ
ما ابيقت القرون ان لا يكن للميت ولد ولا ولد اب
ولكنه يخالف الاب في مسائل فلهذا استثنى منها ثلاثة
مسائل الاولى اذا كان مع الجد اخوة لا يورثن فليس حكم
الجد معهم والجد يقاسمهم لان الاب يحجبهم اجماعا لادلا
فهو اقرب منهم والجد يقاسمهم لكونهم في القرب لان
الجد والاعخوة يدلون الى المبيت بالاب فلذلك لا يقا
سمونه على تفصيل وسياتي حكمه وحكمهم اي الاخوة
سكنا واصحابي الحالات كلها بعد ذكر المحجب والمسئلة
الثانية احدى الفراوين وهي ابوان وزوج للام
فيها الثلث الباقي بعد فرض الزوج لياخذ الاب
مثلها ولو كان بدل الاب فيها جد كان للام معه
ثلث جميع المال المسئلة الثالثة ثمانية الفراوين
وهي ابوان وزوجة فاكثر للام فيها ثلث الباقي
بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الاب جد كان
للأم معه ثلث الجميع ايضا فليس الجد شبيها بالاب
في هذه المسائل الثلاثة لانه لا يساوي الاب في
الادلاى الى المبيت بنفسه ثم قال

وبنت الابن تأخذ السكن اذا كانت مع البنت مثالا يجتزى
وهكذا الاخت مع الاختين بالابوين ياتي ادلتني

في جميع احكامه
الاب فليس حكمه
لان جميع

اقول الرابع فمن فرضه السدس بنت الابن فاكثر اذا كانت
 مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن او بنات الابن السدس
 تكلمة الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود وهو انه عنه
 وقد مثل عن بنت وبنت ابن لا قصدين فيها بقضيا
 النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف وبنت الابن
 السدس تكلمة الثلثين وما بقي فللمتروكة رواه
 البخاري وغيره وقوله مثال يجتدي بالذال الوجهة
 المفتوحة مبنى للمجهول اي جعل هذا مثالا يقتدى
 به ويقال عليه كل بنت ابن فاكثر نازلة مع بنت
 ابن واحدة اعلا منها او منهن فانه لبنت الابن
 النازلة او بنات الابن السدس مع وجود العالبة
 تكلمة الثلثين وفهم منه انه لو كانت بنت الابن
 مع بنتين فاكثر سقطت الا اذا كان معها ابن
 يعصبها والخامس من فرضه السدس الاخت من
 الاب او الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة
 من الابوين فان للاخت او الاخوات من الاب السدس
 تكلمة الثلثين اجماعا قيل على التي قبلها فان كان
 فيها اختان فاكثر لا يواين سقطت الاخت اولاهن
 للاب الا اذا كان معها او معهن اخ لاب يعصبها
 او يعصبهن

شعر قال

والسدس

والسدس فرضه في النسب واحدة كانت لام او اب
 وولد الام يقال السدس والشرط افرادة لا يثنى

اقول السادس من سيقى السدس ابدة مطلقا سواء
 كان للميت ولدا ولم يكن وسواء كان له اخوة او لم يكن
 وسواء كانت من قبل الام او من قبل الاب فاما ام الام
 وام الاب وامهاتهما فترتبط واحدة منهن السدس
 اذا انفردت ويشتركان في السدس اذا اجتمعت اجماعا
 واما امهات الابجداد وامهاتهن فيرت عندنا عند
 الحنفية والجمهور لا دلالة لهن بوارث قيل
 على ام الاب فلا فالام لك رحمه الله ومن ادلت
 بغير وارث لا تترك شيئا كام اي الام وسيات
 في كل ملة والسابع من سيقى السدس ولد الام
 ذكر اكان او انثى بشرط ان يكون منفردا اجماعا
 لقوله تناول له اخ او اخت واحد فكل واحد

منهما السدس شعر قال

وان تساوى نسب الجدات وكن كلهن وارثات
 فالسدس بينهما بالسوية في القسمة العادلة الشريعة

اقول اذا اختلف الميت جدتين او بعلات وتساوى
 نسبتهن في الدرجة وكن كلهن وارثات اي مدليا
 بوارث كام ام ام وام ام اب وام اب قسم
 السدس بينهما على عدد رؤسهن بالسوية كما روى

اذا اجتمع

الحاكم على شرا الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للحد
تين في الميراث بالسدى واجمعوا عليه وقيس له الاكثر
منهما عليهما وروى الامام احمد انه صلى الله عليه وسلم
ورث ثلاث جديات رواه ابو داود في مراسيل
والحديث اشار بقوله العادلة الشرعية في
كثير من النسخ وفي بعضها المرضية ولو كانت اخرى
الجديتين او الجديات لثدي بجهتين وغيرهما ثدي
بجهة واحدة قسم السدى بينهما او بينهما
بالسوية ايضا على الاصح وهو داخل في عبارة
وقيل يقسم على عدد الجديات فقال

وان تكن قري لام تحب ام اي بعدى وسدا سلبت
وان تكن بالعكس والقولان في كتب اهل العلم منصوبان
لانسقاط البعدى على الصحيح والتفق الحل على الصحيح

اقول اذا اختلف نسب الحدتين او الجديات في الدرجة والجهة
بان كان بعضهن اقرب الى الميت من بعض كما لو كانت
حدة قري لأم وحدة بعدى لآب كام الام وام ام الآب
او ام الجد والقري من جهة الام تحب البعدى من
جهة الآب عندنا قطعنا وتأخذ السدى وحررها
وهو المراد بقوله المحبب ام آف بعدى وسدا سلبت
بفتح السين المهملة بمعنى اخذت وان تكن المسئلة
بالعكس بان كانت القري من جهة الآب والبعدى
من جهة

من جهة الام كام الآب وام ام الام فحبها قولان
منصوصان للشافعي رضي الله عنه وقيل وجهان
اصحهما لانسقاط البعدى من جهة الام والقري من
جهة الآب بل يشتركان في السدى لان اصلها تحب
بعدها لان التى من قبل الام هي الاصل وبه قطع
المالكية والقول الثاني تسقط البعدى من جهة
الام لبعدها وبه قطع الحنفية لبعدها وقوله
اتفق الحل على التصحيح هو باجماع المعظم من
اصحاب الشافعي اتفقوا على تصحيح القول الاول ثم قال

ولمن ادلت بغير وارث بما لها من الموارث
وتسقط البعدى بذلك القرب في المذهب الاول فلي

اقول كل حدة ادلت الى الميت بغير وارث فهي سابقة
لاختلافها في الميراث كام اي الام لا دلائلها بغير وارث
وهو اب الام فهي اول منه بعدم الارث وان كانت
القري والبعدى الوارثات طمها كلتا هاتين جهة
الام كام الام وام ام الام او كلتا هاتين جهة الآب
كام الآب وام امه و كام الآب وام الجد تسقط
البعدى والقراحي بذلك خلاف في عندنا في الصوريين
ان كانتا من جهة الآب والبعدى من جهة ام الآب
كام اب الآب والقري من جهة اي الآب كام ام ام
ام الآب لمن اصحابنا من اجري فيها القولين

انما نفرد وياخذ ما يفضل عن الفروض ان كان في
 المسئلة صائب فرض او اكثر اطلاقا لقوله تعالى
 وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ولعموم قوله تعالى
 وورثته ابواه فكلها الثلث اي ولا ييه الباقي و
 وقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها
 فما بقي فله ولي رجل ذكر متفق عليه ثم قال
 وما الذي بعد من القرب **في الارث من خطا ولا يجب**
والاخر والاول لام بواب اول من الميراث طالع
 اقول تقدم ان من العصبة عاز جميع المال او ما بقى
 الفروض وذكر في مودعين البيتين حكم ما اذا لم يقع
 عاصبان فاكثر من جهة واحدة فانه ان كان مع
 بعضهم اقرب الى الميت من بعض يجب الاقرب
 الا بعد فليس للابعد حظ في الميراث والارث
 للاقرب والابن يجب ابن الابن وكل ابن ابن
 يجب من تحته من بني الابن لقربه والاب
 يجب كل عد وكل جد يجب من فوقه من الجد
 والاع يجب ابن الاع والعم يجب ابن العم
 وكل ابن اع وابن عم يجب من تحته وكل
 ذلك بالاطلاق وعطف المص التصيب
 على الخط للتوكيد لان الخط هو التصيب

فان تساوى

فان تساوى عاصبان فاكثر في القرب بان اتحدت
 درجاتهما في جهة واحدة فانظر ان كان بعضهم يدلي
 الى صص الميت بام واب والآخر يدلي اليه بالاب
 فقط فالمدلي بالابوين او لابي بالارث من المدي
 بالاب اهما عا وهو مرادة بالبيت الثاني فالارث
 للشقيق وحده وانما ياتون ذلك في الاخوة وهم
 والاعام وبنينهم وفهم منه انهم اذا استوائ في
 الادلاء الى الميت بان كانوا كلهم استقوا وكلهم
 لاب فليس بعضهم اول من بعض بل يشتركون
 في الارث بينهم بالسوية وهو كذكر اجماعا
 كالبنين وكنينهم ولم يذكر احد هنا ما اذا اختلفت
 جهة العصوبة وسيدكر بعضه في باب يجب
 وجهات العصوبة هنا سنة النبوة ثم الابوة
 ثم الحداودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة
 ثم الولاء ثم قال

والابن والاع مع الاناك يعصبان في الميراث
والاخوات ان تكن بنات فلهن سهم من نصيبات
وليس في النساء طرافه الا التي املت بعقوبة
 اقول لما فرغ من ذكر العصبة بنفسه شرع يذكر
 العصبة بغيره والعصبة مع غيره والعصبة بغير

هذه البنت وبنت الابن والاخت لابوين اولاب
فالابن فاكتر يعصب البنت فاكتر ومثله ابن الابن
فاكتر يعصب الاخت الشقيقة فاكتر والاخ لاب
يعصب الاخت للاب لذلك وهو مراد به بقوله
والابن والاخ مع الاناث يعصانهن في الميراث
فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة
او يحاز على الاصح والاخ يشمل الاخ الشقيق
والاخ لاب قطعاً والمراد بالابن والاخ الجنس
حتى يشمل المتقرب والمتعد وقوله مع الاناث اي
من البنات وبنات الابن والاخوات المتساويات
لكل منهما اي كل واحد منهما يعصب الاناث المتساويات
له في القرب والاد لا في ومعناه انه يكون للذكر
مثل خط الانثيين اهما في بقوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله
تعالى وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل
حظ الانثيين واعلم ان ابن الابن لا يعصب
اخته وبنت عمه التي في درجة كذلك يعصب
بنت ابن فوقه اذا لم يكن لها عرض بان كان
فوقها من البنات او من بنات الابن
او منهما من يستغرق الثلثين واما العصبية

به غيره فهي

مع غيره فهي الابن فاكتر شقيقة كانت اولاب
مع البنت او بنت الابن فاكتر ومعناه ان البنت
او لبنت الابن النصف فرضاً او للبنات اولبات
الابن الثلثين وما فصل للاخت والاخوات
المتساويات بالعصبية حديث ابن مسعود
السابق رضى الله عنه وهو معنى قول الفرغاني
الاخوات مع البنات عصبات وقوله ليس في
النساء طرا عصبه الخ يريد العصبية بنفسه
فانهم كلهم ذكور الا المعتقة فانها عصبية
بنفسها وباقي الاناث صاحبات حروص وقوله
طرا بفتح الطاء وتشديد الراء معناه قطعاً
اي بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناه
جمعاً وفي بعض النسخ وليس في النساء حفا
عصبه **باب المحجب** وهو لغة المنع و
شرعاً المنع من الارث او من بعضه والمحجب
نوعان محجب نقصان كالتقال الزوج بالولد من
النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن
والام من الثلث الى الدس والاب من الكل
الى الدس ومحجب حرمان محجب ابن الاخ بالاخ
وهو مراده ههنا قال

والحجب محجب عن الميراث بالاب في اخواله الثلاثة
وتسقط اجزات من كل جهة بالاخ في اقربهم وقس ما اشبههم

وفكده اليت الاليت بالاليت فلا تنفي عن الحكم الصحيح معدلا
 اقول الحد بحوب بالاب سوا كان يرث بالتعصيب
 واحدة كحد فقط او بالفرض واحدة كحد مع ابنت
 او بالفرض والتعصيب كالحدم بنت فان الحد
 اذا كان معه اب في حاله الثلثة الثلاث ورث الاب
 وحجب الحد بالاب وتسقط الحدات مطلقا بالام
 سوا كنت من جهة الام او من جهة الاب او
 من جهة الحد وان عالا وهذا معنى قوله من
 كل جهة الا وقوله فافهمه وقس ما تشبهه
 عشو وهكذا يسقط ابنت الابن بالابنت
 وكل ابنت اب نازل بابت ابنت اعمامه وهذا
 معلوم مما سبق في قوله وما لدى المعدى
 مع القريب في الارث من خطأ ولا نصيب اقال
 وتسقط الاخوة بالبنا وبالاب الادنى كما روينا
 او بين البنين كيف كان في بيان فيه الجمع والوجدان
 ويفضل ابنت الام بالامقاط بالحد فافهمه على احسن وجه
 والبنات وبنات الابن معا ووجدانا فقل في حسي
 اقول وتسقط الاخوة سوا كانوا استقانا او
 لاب اولام او مختلفين بالاب الاقرب وهو البكر
 لولادة الميت المورث ذكر كان او انثى و
 تسقط الاخوة ايضا بالبنين وبنين البنين

وان نزلوا

وان نزلوا وليست الجمعية مرادة بل كما يجب
 الاخوة كذلك يجب الاخ الواحد والاثنتان
 وكما يجبهم البنون وبنو الاب كذلك يجب
 الابن الواحد وابنه وان نزل وبه صرح النافع
 بقوله بيان فيه الجمع والوجدان ويفضل الاخ
 من الام على اولاد الابوين وعلى اولاد الاب
 بكونه يسقط ايضا بالحد وان عالا وبالواحدة
 فاكتر من البنت او بنت الابن فيجب ابنت
 الام ستة بالابن وابنه والاب والجد والبنت
 وبنت الابن والاخوات مطلقا في ذلك كله كالا
 ثم بنات الابن يسقطن في حال البنات الثلاثين بافني
 الا اذا عصبهن الذكر من اولاد ابنت على ما ذكرنا
 ومثلهن الاخوات اللاتي يدلن بالقرب من جهة
 اذا اخذن فرصهن واقبى اسقطن اولاد الاب البوكيا
 وان تكن لهن اخ حاضر عصبهن باطنا وظاهرا
 اقول اذا اجمع البنات وبنات الابن وحاز
 البنات الثلثين فان كن اكثر ثنتين واكثر
 يسقط بنات الابن كيف كن واحدة او اكثر
 قربت درجتهن او بعدت اتخذت درجتهن
 او اختلفت اجماعا الا اذا كان وجد ذكر من
 ولد الاب فانه يعصبهن اذا كان في درجتهن
 او نزل واحد ذكر من ولد الابن منهن على ما قطع به

بالجمهور ولا يعصب من تحته من بنات الابن
بل يحجبهم لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتي
يدلين بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله
يدلين بالقرب من الجهات اي من جهتي
الاب والام اذا اخذت الشقيقات الثلثي
بان كن شقيقاتي فاكثرت سقطت الاخوة
للاب كيف كن الا اذا كان معهن الاخ للاب
فانه يعصبهن بقوله واقبا اي خرضهن
الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا
كانوا الاخوات للاب بوبين واحدة واخذت النصف
فانها لا تحجب الاخوة للاب بل لهن معها الدكي
كاسبق وقوله البواكيا اشارة الى انه
يرثن البكا فقط وقوله باطنا وطاهرا اكله البيت

ثم قال **وليس انت الاخ بالعصب من شدة اوقوتة والنسب**

اقول ابن الاخ وانزل لا يعصب بنت الاخ التي
في درجته ولا التي فوقه من بنات الاخ
اي عالا لهن من ذوي الارحام بخلاف
ابن الاب فانه يعصب بنات الاب التي
في درجته والتي فوقه لانهن من اصحات
النسب وكذلك لا يعصب ابن الاخ من فوقه
من الاخوات لانهن مستغنيات بفروضهن

باب

باب المشتركة اي المسئلة المشتركة
فيها بين العصبه والشقيق وبين اولاد الام
وبن بفتح الراء وبعضهم يكسرها على اسناد
التشريك اليها بجازا وبعضهم يسميها السه
المشتركة كما ذكره المعصم قال

**وان تجد زوجا وامورا واخوة لام طازو الثلثا
واخوة ايضا لام واب واستغرقوا المال يرض
فاجعلهم كلهم لام واجعل اباهم محزيا لهم
واقسم على الاخوة تلك التركة فهذه المسئلة المشتركة**

النسب

اقول صورة المشتركة ان تخلف امرأة زوجا
واما وعد دست ولد الام اثنين فاكثروا من
الاخوة الا شقا احدا واحدا واكثر سوا كان
معهم او معهم اخت شقيقة او اكثر او لم يكن
فان الفروض فيها تستغرق التركة للزوج
النصف وللأم السدس ولا ولاء الام الثلث
فالقياس سقوط الاخوة الا شقا لانهم عصبة
وبه قال ابو حنيفة والحمد وري عن الشافعي
والمذهب المعتمد عنه ان يجعلهم كلهم اولاد
ام لا شتر اكهم في الادلا بها وتلحق قرابة الاب
في حق العصبة الشقيق واحدا كان او اكثر



حتى لا يسقط ويقسم ثلث التركة التي هو فرض
 اولاد الام عليهم وعلى الاشقاء عدا عدد درهمهم
 ويسفوي فيه الذكور والانثى من القرى بقليل
 وبه قال مالك واحمل المدينة والبصرة والشام
 وقوله واعمل ايام مجري ايم اي كانه لم يكن
 وانشار به الى ما روي من ان الاشقاء والوالدين
 ابن الخطيب رضي الله عنه لما اراد اسقاطهم
 بامير المؤمنين ذهب ان ابانا كان مجريا لم يلق
 في ايم وفي رواية كان عمار البيت امنا واحدة
 فاحسنه ذلك وقضى بينهم بالتشريك
 فلذلك تلقب باليمية والحجربة والحجارية
 ايضا ولو كان بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو
 كان اولاد الام واحدا لم تكن مشتركة لعدم
 الاستغراق ثم قال **باب الحد والاحوة**
 وينتدب الان بما قصدنا بالحد والاحوة اذ وعدنا
 فائق نحو ما اقول السمعاء واجمع نحو من الكلمات
 اقول شرع في بيان حكم الحد والاحوة لانه
 وعده فيما سبق بقوله وحكمه وقاسمهم سيأتي
 مكل الحالات والمراد بالاحوة الجنس ليشمل
 الاخ الواحد والاكثر ذكر اكان او انثى من
 الابوين او من الاب دون الاخوة من الام
 لانهم يسقطون تاخذ كما تقدم في الحب

البيان في

وانشار

وانشار بقوله فائق نحو ما اقول السمعاء الى
 الاقوال بمعرفة تفصيل احواله والحكامه
 لانها من المهمات **ثم قال**
 واعلم بان الحد والاحوة **ينسب على السوي**
 يقاسم الاخوة فيهن اذا **بعد القسم عليهم بالاذا**
 وتارة ياخذ الثلثا **ان كان بالقسم عنه نازلا**
 ان لم يكن هذا الحد واسما **فاقنع باقتضائهم**
 وتارة ياخذ ثلث الباقي **بعدد والعروض والارزاق**
 هذا اذا كانت المقاسمه **تتصله عن ذلك بالمرامه**
 وتارة ياخذ سدس المال **وليس عنه نازلا بحال**
 اقول للحد من الاخوة اربعة احوال يقاسم
 فيها الاخوة وعال يفرض له فيها سدس
 المال فيقاسم الاخوة ثلث الباقي بعد الفروض
 وعال يفرض له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة
 كانه منهم ان لم تتصله المقاسمه عن الفرض
 وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض
 وان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة ما
 تتصله المقاسمه ثلث الباقي بعد الفروض
 او سدس جميع المال وهذا هو المراد بقوله
 اذ لم بعد القسم عليه بالاذا بان حصل له

فقط فيقرض له السدي ويفضل للاخوين
 السدي يقسم بينهما وكنتين وزوجة وجد
 واع فيقرض له فيها السدي ايضا لانه غير
 الامور الثلاثة واسار بقوله وليس عنه
 نازلا بحال الى ان الجدة الماخوة لا ينقص
 عن السدي بالاعطاء فلم يفضله عن اصحاب
 القروض الا السدي فقط كام وزوج وجد
 واع وكنتين وام وجد واخوة كيف كانوا
 فرض للجدة السدي ويسقط الاع والافوة
 وكذلك لو كان الفاضل عن القروض اقل
 من سدي المال كزوج وبنين وجد واخوة
 اولم يفضل ثم كنتين وزوج وام وجد واخوة
 فرض للجدة في الحالتي السدي وتقول الاولى
 تمام السدي بغير القول ويزاد في قول الثانية
 ولا يسقط احد ولا ينقص عن السدي بغير
 القول بحال وتسقط الاخوة سهم قال
 وهو مع الاثبات عند القسمة مثل اع في سهمه والحكم
 الاع الام فلا يجزى بها بل الثلث الباقي لها جميعا
 اقول الجدة مع الاخوة عند المقاسمة مثل اع
 في تقصية الاخوة فيعصب الاخوات سواء
 لا بويين اولاد لمساواة لهن في الادلا
 بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة اخذ الجدة
 مثل خط الاثنتين كالاع فيكون له سهم
 الاع

الاع وحكمه ويحكم الاع في كونه يعصب الاحت فاكتر
 ويسقط فرضها الا اذا كان مع الجدة وامنت
 فانه وان كان مثل الاع في تقصية الاحت
 وفي مقاسمة اياها فليس مثل الاع في جده
 الا من الثلث الى السدي بل الجدة مع الثلث
 لا تجب الام فلها معه الثلث كاملا والباقي
 بين الجدة والاخت مقاسمة للاخت نصف
 ما للجدة وتلقب هذه الصورة بالخرقا وهكذا
 في زوجة وام وجد وامنت للاخت فيها الثلث
 وللزوجة الربع والباقي بين الجد والاخت
 على تلك ثمة له سهمان ولها سهمان قال
 واحسب بنى الاب مع الاعداد وارفع بنى الام مع الاعداد
 وانما على الاخوة بعد السدي حكمك فيهم عند الله
 اقول جميع ما تقدم هو فيما اذا كان مع الجد
 ولد لابوين او ولد لاب وذكرني هذين
 البيتين ما اذا كان مع الجد اولاد الابوين
 واولاد الاب جميعا سواء كان معهم صاحب
 فرض فاحسب على الجد بنى الاب مع بنى
 الابوين وعدمه على الجد كأنهم كلهم صنف
 واحد والمراد بقوله بنى الاب مطلقا
 اولاد ذكر وانثى او انا قائم اذ اخذ
 الجد مظه فاحسب على الاخوة بعد ذلك حكمك

مع الاعداد
 الجدة
 واسقط بنى الام بالاميراد
 حكما بعد ظاهر الادب

فيهم عند فقد الجدة فتجب ببنى الاب بالشقيقة
 او بالاشقاء فلا شيء لاولاد الاب اذا كانت
 ولدا الابوين شقيقة واحدة وفضل عن
 نفسها شيء وهو لاولاد الاب مثاله جده واخ
 شقيق واخ لاب يستوي للجدة فيها المقاسمة
 والثالث فله الثلث والباقي للشقيق ويسقط
 الاخ للاب بعد عدة على الجدة وكذا للأخ
 واخ شقيق لاب المقاسمة خير للجدة فله
 سهمان من جهة خمسة وللشقيق الثلاثة
 الباقية وتسقط الاخت للاب بعد عدوها
 على الجدة مسئلة جده واخت شقيقة واخت
 لاب يستوي للجدة فيها المقاسمة والثالث
 فله ثلث والفاضل لثلاث اكر من نصف
 فتعطي الشقيقة النصف يفضل سدس
 للاخ والاخت من الاب اثلا ثاوتص
 من ثمانية عشر مسئلة ام وجد واخ شقيق
 واخت لاب للام السدس سهم من ستة يفضل
 خمسة والمقاسمة فيها خير للجدة فله سهمان
 وللشقيق الباقي ثلاثة وتسقط الاخت
 للاب وكذلك ام وجد واخت شقيقة
 واخ للاب لاب للام سهم وللجد سهمان
 وللأخت ثلاثة ويسقط الاخ للاب مسئلة

ام وجد

ام وجد واخت شقيقة واخوان لاب للام سدس
 وثلث الباقي خير للجدة فيقرض له فاصلها
 ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي
 خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها النصف
 تسعة فرضا ويفصل للاخوان من الاب
 سهم بينهما النصفين فتص من ستة
 وثلاثين والنصف الذي تأخذ الشقيقة
 في عدة الصولة فرضا لهما لو انفردت
 تأخذ اكثر من النصف وحيث كان ثلث
 المال او ثلث الباقي خير للجدة وفضل نصف
 المال او اكثر فالنصف الذي تأخذ الشقيقة
 في هذه الصولة تأخذ فرضا على الصواب
 كما نقله الرافعي والنووي عن تصويب
 ابن اللبان واثرة ونقله جماعة عن زيد
 رضي الله تعالى عنه وهذا وارد على قول الجاهل
 انه لا يقرض للاخت مع الجدة الا في الكربة
 وقوله وارضى بنى الام به الا حد اداي
 اسقط اولاد الام بالجدة قرب او بعد فله
 مدخل لهم بعد في الارث وهذا تقدم في
 المحب في قوله ويفضل ابن الام بالاقساط
 بالجدة فافهمه على احتياطه قال

سائر الاكدرية

والاغت لا يفرض مع احد لها فيما عدا مسئلة كلها
 زوج وام وها غناهما **فأعلم في امره اهلها**
 نون باصاح بالاكدرية **وهي بان يعرفها خيرة**
 فيفرض النصف لها والدرى **حتى يقول بالفرق في علم**
 يعودان الى القاسمة **لما مضى وان حفظه وذكره**
 اقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور ان
 الاغت لا يفرض لها مع الجد في غير مسائل المعادة
 الا في المسئلة الاكدرية وصورتها زوج وام
 وعده واغت وهي المراد بقوله فيما عدا مسئلة
 كلها زوج وام وها غناهما اي الجد واغت
 تمام المسئلة فيكون الضمير وهو ما راجع
 للجد والاغت وتختل رجوعه للزوج والام
 وللزوج النصف وللأم الثلث يفضل لدى
 كان القيل ان يفرض للجد فقط الاغت
 وبه قال ابو الحنفية والجمهور وعند الشافعي
 ومالك والجمهور يفرض للجد لدى الباقي
 ويفرض للاغت النصف لانها بطلت
 عصى بنتها بالجد ولا باغت بحجها فتقول
 المسئلة بنصفها وهو ثلاثة اسهم من
 ستة الى تسعة ثم يعود الجد والاغت الى
 المقاسمة فينزلان الى التقصيب وقسمان
 فرضيهما اثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة
 وللأم ستة وللأخت اربعة وللجد ثمانية
 كما مضى

كما مضى وسهها مائة اربعة لا تنقسم اثلاثا
 فتضرب ثلاثة في تسعة متابع المسئلة بقولها
 فتصح من تسعة وعشرين للزوج تسعة
 وللأم ستة وللأخت اربعة وللجد ثمانية
 ويعاينها هلك هالك وخلف اربعة من
 الورثة فخص احد بمثل المال والثاني
 ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي الباقي
 والرابع الباقي وقوله والاغت لا يفرض
 مع الجد لها الا في هذه المسئلة الاكدرية
 يرد عليه مسائل نهت عليها في كشف
 الغوامض وشركه وغيره فراجع **باب**
الحساب اي حساب مسائل الفرائض
 وهو تاصيلها وتصحيحها لا علم الحساب
 المعروف مع انه لا بد من معرفة ما
 يريد التقان علم الفرائض ثم قال
 وان ترد معرفة الحساب **فنهدي به الى الصواب**
 وتعرف الفسحة والتفصيلة **وتعلم النسخ والتاصيل**
 فاستخرج الاصول في المسائل **ولا تكن عن حفظها**
 فانها تسعة اصول **تلك منهن قد تعلمون**
 وبعدوا اربعة تمام **لا حول فيها يعرفها ولا انكلام**
 اقول هذه الابيات الثلاثة الاول كلها
 كمشو والغرض بيان اصول المسائل او لا



واصل كل مسئلة هو اقل عدد يصح منها فرضها
 او فروضها واصول مسائل الفرائض النطق
 عليها سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة
 وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرون
 وهي قسمان قسم منها قد يعول وهو
 ثلاثة اصول وقسم منها لا يعول وهو الاربعة
 ابا فيه وقوله ولا انشاد كل به لاجل القافية
 ثم قال **فالسدي من ستة اسهم يري والثلاث والرابع من اثني عشر**
والثمن انما هي السدي واصلها الصادق فيه السدي
اربعة يمتنعها عشرون يعرفها الحساب بالعموم
فهذه الثلاثة الاصول ان كثر فروضها تقول
 اقول كل مسئلة فيها سدي فاصلها ما سكته كام
 وابن وكابوين وابن فاصلها من ستة كذلك
 اذا كان مع السدي نصف او ثلث او ثلثان
 كام وبنيت وعم وكام وولد فيها وعم وكام و
 وبنيت وعم وكذلك اذا كان فيها نصف و
 وثلث كزوج وام وعم وكل مسئلة فيها ربع
 وسدي فاصلها من اثني عشر كابن وام
 وزوج وكذلك اذا كان مع الربع ثلث
 او ثلثان كزوج وام وعم وكزوج وبنيت
 وعم فاصلها من اثني عشر وفي كثير من
 النسخ وكل مسئلة فيها ثلث وسدي فاصلها
 من اثني عشر اربعة وعشرين وهو معنى
 قوله اربعة

وقوله اربعة يتبعها عشرون كابن وزوجة وان
 وكذلك اذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنيت
 ومعتق وقوله الصادق فيه السدي هو شواهد
 القافية والحشوي اللغة الظن والتحسين فلهذا
 الثلاثة الاخيرة تقول اذا كثر فروضها
 مراد بمجموعها على المال كزوج واختين لام وبنيت
 لاب فان فيها نصف او ثلثا وثلثين فمتى امكن
 اصحاب الفروض في المال على نسبة فروضهم فيجمع
 بينهم اصل المسئلة ويقسم الى ان على مجموع السهام
 يخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لان العول
 في النعمة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح
 زيادة في سهام اصل المسئلة ونقصان من
 مقادير الانصاف قال

تسعة الستة عقد العشر في صورة معروفة مشتهرة
وتلك التي تليها في الاثر بالعول او ادا الى عشر
والعدد الثالث قد يعول بقدره فاعلمنا اقول

اقول شرع يبين عول هذه الاصول الثلاثة
 وما يبلغه كل اصل منها بالعول فالسنة تقول
 الى سبعة والى ثمانية والى تسعة والى عشرة
 فتقول اربع مرات على التوالي الاعداد الى اربعة
 عشرة وذلك في صورة معروفة مشتهرة
 بام الفروض والى المعجزة وستاتي فتقول
 الاربعة في زوج اختين لابوين اولاب

او مختلفين وللمزوج النصف ثلاثة وللأخت الثلاثة
 اربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما اثنا
 للزوج نصف عايل وهو ثلاثة اسباع وللأختين
 ثلثان عايلان وهما اربعة اسباع ووجوه وام واخوات
 لام واختين لغيرها وتقول الى ثمانية كزوج
 وام واختين لغيرها وكزوج وام واخت شقيقة
 اولاد وتلقب هذه الصورة بالمباهلة وبصير
 نصيب الزوج في الصورتين ربعا وثنا وبصير
 فرض الام في الاولى ثنا وفي الثانية ربعا وتقول
 الى خمسة كزوج وام وثلاث اخوات متفرقات
 للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة
 من الثلاث الباقيات الدس وكزوج واختين
 لام واختين لابوين اولاد وتلقب هذه
 الصورة بالفرا لا جتهادها كالكوكب الاخر
 والى عشرة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة
 واخت لاب وكزوج وام واختين منها واختين
 من غيرها وتلقب هذه الصورة بام الفروع
 بالحق المعجمة لكثرة ما فرقت في العول والانشى
 عشر تقول ثلاث مرات علمتوا الى الاولاد
 الى ثلاثة عشر والى عشرة عشر والى سبعة
 عشر فتقول الى ثلاثة عشر كسنتين وام
 وزوج وكزوجة وام واختين لغيرها والى خمسة

عشر

عشر كسنتين وزوج وابوين وكزوجة واختين
 لام واختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة
 وام وولديها واختين لام واختين لغيرها
 وكجدتين وثلاث زوجات واربع اخوات
 لام وثماني اخوات لابوين اولاد وتلقب
 هذه الصورة بام الارامل وبام الفروع بالحق
 لاثنتي عشرة وبالسبعة عشر بفتح العين و
 والاعمربعة والعشرون وهو الاصل الثالث
 من الاصول العايلة وقد يقول بثمة وتلقب
 هذه المسئلة بالبخلة لغلبة عولها وعولها
 مرة واحدة بثمة الى سبعة وعشرين كاربعة
 بنات ابن واربع جدات وجد وثلاث
 زوجات وكزوجة وبنتين وابوين وتلقب
 هذه الصورة بالمسيرة ثم قال
 والنص والباقي والنص الثاني اصلها في حكمهم الثاني
 والثلاثين من ثلاثة يكون والرابع من اربعة مستون
 والثقت ان فان من ثمانية فهذه هي الاصول الثانية
 ولا يدخل العول عليها فاعلم ثم اسلك النسخ في تمام
 احوال ما فرغ من القسم الاول من اصول المسائل وهي
 الاصول الثلاثة التي تقول شرع الان في بيان
 القسم وهو الاصول الاربعة التي لا تقول فكل
 مسئلة فيها نصف وما بقى كزوج وعم او نصف
 ونصف كزوج واخت شقيقة اولاد فاصلها

اثنتان والصورتان الاخيرتان تلقبان بالنصفتين
 لان كل منهما فيها نصف ونصف وباليتمية
 لانها لا نظير لهما وكل مسألة فيها ثلث وما
 بقي كام وعم او ثلثان وما بقي كبنيتين وعم او ثلث
 وثلثان كاختين لام واختين لاب فاصلها
 ثلاثة وكل مسألة فيها اربعة ربع وما بقي
 كزوج وابن اورب ونصف وما بقي كزوج وبنت
 وعم فاصلها اربعة وكل مسألة فيها ثلث وما
 بقي كزوجة وابن او بنت ونصف وما بقي كزوجة
 وبنت وعم فاصلها ثمانية وقوله من اربعة
 مستحسنة السن هو الطريق وهذه الاصول
 الاربعة لا يدخلها العول كما تقدم فاذا عرفت
 اصل المسئلة فاصلها طريق التصحيح بعد
 ذلك تنسب من الخطا في القسم فقد تصح المسئلة
 من اصلها وقد يحتاج الى ضرب ياتي بيانه ثم قال
وان تلك من اصلها تصح فتراد بطويل الحساب ربع
فاعطى كل سهم من اصلها مائة او عايد من عولها
 اقول اذا كانت المسئلة تصح من اصلها بان ينقسم
 كل فريق على عدد رؤسهم كام وعين وكزوج وثلثة
 بنين وكذلك ثلثة زوجات وام وخمسة اعمام ولام
 الازامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج
 الى تصحيح فلا يضرب بعض الرؤس في بعض
 والحاصل واصل المسئلة ولا ينظر بين الرؤس والرؤس

لان هذا

لان هذا كله تطويل في الحساب من غير فائدة
 فتركه ربح للراعية فاعطى كل وارث سهمه من
 اصلها كاملا ان لم تكن المسئلة عايدة وعايدة
 ان كانت عايدة ففي ثلث زوجات وام وخمسة
 اعمام اصلها اثني عشر ومنها تصح ربعها ثلثة
 اسهم على ثلث زوجات ينقسم لكل زوجة
 سهم وثلثها اربعة للام الباقي خمسة منقسم
 على الاعماء لكل عم سهم وفي البقية اهله وهي زوج
 وام واخت لغيرها اصلها مئة ونقول الى
 ثمانية للام ثلث عايد وهو سهمان من ثمانية
 وهو في الحقيقة ربع ولكل من زوج والاخت
 نصف عايد وهو ثلثة اثمان وفي ام الازامل
 وهي جدتان وثلثة زوجات واربع اخوات
 لام وثمانية اخوات اثنتا عشرة اولاد اصلها
 اثني عشر ونقول الى سبعة عشر لاجدتين
 الردي عايد وهو سهمان من سبعة عشر
 لكل جد سهم وللزوجات الربع عايد وهو
 ثلثة اسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم
 وللأخوات للام ثلث عايد وهو اربعة
 لكل اخت سهم وللأخوات الباقيات الثلثان
 عايدان وثمانية لكل منهن سهم فنقول الى
 سبعة عشر دينار اول ذلك تلعب بالسبعة
 عشرية والدينارية ثم قال



وان ترى السهام ليست تنقسم على دوى الميراث فاتبع ما ربح
واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق والقرب كما ينظر الى
واردد الى الوفاق الذي يوافق واضربه في الاصل فالتاخذ
ان كان جنسا واحدا او اكثر فاحفظ ودع عنك الخلل والظن
اقول اذا انقسم سهام كل فريق من اصل المسئلة
على عدد روى فريقة من الورثة قسمة صحيحة
من غير كسر بل انكر نصيب فريق او اكثر عليه
فاتبع اي اتبع الاثر الذي رسمه العلماء واطلب
طريق الاختصار في العمل بالوفق وهو طلب
الموافقة بين سهام كل فريق وعدد روى وبين
الروى بعضها ببعض والحاصل في اصلها صحيح
فسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار وضرر
على كل الفريق لو او على بعضها على جهة التباين
او التوافق او لا يكن فيها انكسار فتصح
من اصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان
فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الروى
في الروى كما اذا خالف خمسة عشر جدات وخمس
اخوات لام وخمس اعمام اصلها ستة للجدات
الذكر سهم يباين عدد دهن وللاخوة
الثلاث سهمان يباين عدد دهن والباقي
ثلاثة للاعمام يباين عدد دهن والروى والروى
متماثلة وكل فريق يتاين سهامه فافترق اعداد
الجدات والروى الفريق وهو خمسة واصل المسئلة

دولة

وهو ستة نصيب من ثلاثة ثلثين ولو ضربت الروى بعضها
ببعض والحاصل في اصلها لصحت من سبعين
وخمسين واذا كانت المسئلة نصيب من عدد
قليل فتصححها من عدد اكثر منه وخطا في
الصناعة الحسابية واذا سلك الحساب طريق
الاختصار بالوفق والضرب بجانبه الخطا وذلك
بان ينظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت
السهام تباين روى الفريق المنكسر عليه
كام وخمسة اعمام فاضرب عدد روى كل واحد في اصل
المسئلة او يبلغه بالعمول ان عالت يحصل
المطلوب ففي المثال اضرب عدد الاعام وهو
خمسة في اصلها ثلاثة فتصح من خمسة عشر
وفي روى وثلاث اخوات لا يواين اصلها
ستة ونقول الى سبعة ثلاثة للزوجة وتصح
عليه واربعة للاخوات تباين عدد دهن
فاضرب عدد دهن وهو ثلاثة في اصلها بالعمول
وهو سبعة نصيب من واحد وعشرين للزوجة
تسعة وللأخت اربعة واذا كانت
السهام توافق روى الفريق فارد الفريق
الموافق الى وفقه واضربه في اصل المسئلة ان
كان المنكر عليها فريقا واحدا يحصل المطلوب
كام وستة اعمام اصلها ثلاثة للاعمام سهم صحيح
عليها ويفضل سهمان على ستة اعمام لا

لا يقسمان عليهم ويوافقان عدد ٨ بالنصف
 فرد عدد ٨ وروسم الى نصفه ثلاثة واضربه
 في اصلها فتصير ستة وفي زوج وعشرين
 ائت لاب اصلها ستة وتعمل الى مائة ثلاثة
 للزوج صحيحة عليه واربعة للاخوات لا
 تقسم عليهن وتوافق عدد دهن بالربع
 فرد عدد دهن الى اربعة خمسة وذهب خمسة
 في اصلها بالعول وهو سبعة تصير من خمسة
 وثلاثين وقوله او اكثر ياتي حكمة عقبه قال
 وان تزي الكسر على الجاهل فانها في الحكم عند النسي ٨
 تخصر في اربعة اقسام يعرفها الماهر في الامكان
 مماثل من عدة مناسب وبعده موافق صاحب
 والرابع المبيان الخالف ينسب الى خمسة الفصل العاشر
 اقول اذا وقع الكسر على اكثر من صنف واحد بان
 انكر على كل من فريقين او اكثر نصيبه وهو
 قوله وان تزي الكسر على الجاهل فانظر الفريق
 الذي بناينه سهامه تزداد الى وفقه و
 تحفظ وفقه ثم تنظر في المحفوظين او في
 كحفوظين من المحفوظين ثلث فاحوالها
 متحصرة في اربعة اقسام اما ان يكونا متساويين
 مماثلين وهما المتساويان خمسة وخمسة
 واما ان يكونا متساويين وهو ان يكونا اقلها
 هو اجزا من اكثرها اي ينسب الى اكثر الجزئية
 كنصفه

كنصفه وثلاثة وعشرة ونصف عنه وهذا تقسيم
 العراقيين من المتقدمين والمتأخرين يعبرون
 عنها بالتدليل واما ان يكونا متوافقين
 وهوان يكون بينهما موافقة من الاجزالا ربعة
 والنته فانها متوافقين بالنصف واما ان يكونا
 متباينين وهوان لا يكون بينهما موافقة
 يجزأ من الاجزالا خمسة والثمانية فاذا علمت
 ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط
 وقد يكون على ثلاثة وقد يكون على اربعة
 يتحا ولا يجزا وزها والحل حالة حكم اقتصر المصنف
 على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط قال
 فخذ من المماثلين واحدا وخذ من المتباينين الزايدا
 واضرب جميع الوفق في الوقت واسلك بذلك الطريق
 وخذ جميع العدد المباني واضربه في الثاني ولا تدفن
 فذا لجز السهم باعلنه وحد هديت ان تزي عنه
 واضربه في الاصل الذي قاسه وخصه بالثاني وما تحصله
 واقسمه فالقسم اذا صح يعرفه الاصح والفصيح
 اقول اذا كان الانكسار على فريقين فقط ومثل
 الفريق الذي بناينه سهامه ووفق الفريق
 الذي اوفقته سهامه فانظر في المحفوظين
 المتباينين فان كانا متماثلين فخذ احدهما
 وان كانا متباينين فخذ الزايد منهما وان
 كانا متوافقين فاضرب احدهما في جميع الاخر

فالحاصل في كل حالة من الحالات الاربع هو جز
السهم فأضرب بها في اصلها ان لم يكن عايدلا في
مبلغها بالعول ان كان عايدلا يحصل النصيب
وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسم
فاقسم على الورثة كما ذكرنا في المحفوظات
والمتماثلان كام وخمس اخوات لام وخمس
اعام او خمس عشرة عا وكام وعشرة اخوة
للام وخمس عشرة عا وكام وخمس عشرة في
الصورتين الثلاث وتصح من ثلاثين والمتماثلان
سبين كام واربعة اخوة لام واربعة اعام
او اثني عشر عا جز سهمها اربعة ويصح ان
من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمس
عشر اخا لام وعشرة اعام او ثلثين عا وكام
وثلثين عا وكام وثلاثين اخا لام وعشرة
اعام او ثلاثين والمتوافقين فيها كلها بين
المحفوظين ناخمس وجزء سهم كل صورة منها
مكون ثلاثون وتصح من مائة وثمانين
والمتباينان كام وثلاث اخوة لام وعين
او ستة اعام جزء سهم كل منها ستة وعين
من ستة وثلاثين اخوة لام وعين او ستة اعام
جزء فاقسم كل صورة ما صحت منه المسئلة على
على الورثة بان تضرب جزء سهم المسئلة في
نصيب كل فريق من اصل المسئلة وتقسيم الحاصل

على عدد

عدد روى ذلك الفريق يحصل نصيب كل راس
منه من ثلثة النصيب وان وقع الانكسار
على ثلاث فرق او على اربعة فرق فانظر بين
كل فريق وسهامه والمحافظة عدد روى الفريق
المباين ووفق روى الفريق الموافق ثم انظر
ان كانت المحفوظات كلها متماثلة فافرضها
هو جزء السهم وان كانت متباينة فافرضها
جزء السهم وان كانت متباينة فافرضها
في بعض فالحاصل جزء السهم متوافقة او
متخلفة فانظر في المحفوظين منها واحدا
ان تماثلا او اكبرها ان تتاسبا والحاصل من
ضرب اصلها في احدها وفق الاخر ان توافقا
وفي خمسة ان يتباينا ثم اطريق ما اخذته
وتبين محفوظاتك وقد اجدتها او اكبرها
او الحاصل من ضرب احدها في وفق الاخر
وفي كل على ما سبق والمأخوذ ثانيا هو
جزء السهم المسئلة ان كان المحفوظات
ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما اخذته
ثانيا وبين المحفوظ الرابع وقد اجدتها
او اكبرها او مضروب احدها في وفق الاخر
او كله فهو جزء سهم المسئلة فأضربه في
اصلها كما تقدم حصل النصيب فلو خلف
خمس جذرات وخمس اخوات لام وخمس اعام

الانفوجيون

اقول هذا الباب نوع من تصحيح المسائل
لكنت الذي قبله بالنسبة الى ميت واحد وهذا

تصحح المسائل لكث الذي قبله تصحح بالسنة
الى ميت واحد وهذا يصحح بالسنة الى ميت
فصاعدا فلهذا ذكره عقبه والمناسبات
في الاصطلاح ان يموت انسان ثم لم تنقسم
تركته حتى ماتت ورثته وارث او اكثر
ولهذا سميت مناسخة لان المسئلة الاول
تنسخ في اللغة الارالة والنقل ومنه
نسخ الكتاب اذا بطلت ما فيه قال
وان ميت اخر قبل القسمة **فصحح الحساب وان لم يمت**
واجعل له مسئلة اخرى **قد بين التفصيل فيما قد**
وان تكن ليست عليها تنقسم **فارجع الى الوفاق لهذا قد علم**
وانظر فان وافقت السهام **فخذ عوديت وقلها بما**
واضربها وقلها في السابقة **ان لم يكن بينهما موافقة**
وكل سهم يتبع الثانية **يضرب اولى ومعهما على**
واسهم الاخرى في السهام **يضرب اولى ومعهما تمام**
ففي هذه الطريقة المسألة **فارجع بها رتبة قبل شيئا**
اقول اذ مات انسان ثم مات اخر من ورثته
الاول قبل قسمة تركته **فصحح مسئلة الميت**
الاول واخرج سهام الميت الثاني منها واعمل
له مسئلة اخرى بان تصحح مسئلة وتنقسمها
كما تقدم ثم انقسم سهام هذا الميت الثاني
من مسئلة الاول على مسئلة هو فان
وافقت ان قسمت فواضح لا يحتاج الى عمل
مثاله

مثاله ماتت امرأة عن زوج وام وعم ثم مات
الزوج عن ثلاث بنات بنات بنين او عن ابوين
فمسئلة الميت الاول تصحح من اصلها سنة
للزوج ثلاثة وللأم سهمان ولعم سهم
مسئلة الثاني وهو الزوج في صورتين
تصحح من ثلاثة وسهامه في الاول ثلاثة
منقسمة على مسئلة فتصحح المناسخة كلها
من الستة وهذا مراد به بقوله كما قد بين
التفصيل فيما قد ما وان لم تنقسم سهام
الثاني ومسئلته فراجع الى الوفاق بان
تتظر هل بين سهام الثاني مسئلة موافقة
او مباينة فان وافقت سهامه مسئلة
تخذ وفق مسئلته واضربه في المسئلة
السابقة وهي مسئلة الميت الاول وان
لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين
مسئلته موافقة بان تبأينا فاضرب مسئلة
جميعا في السابقة يحصل في الحالتي تصحح
المناسخة مثاله المسئلة الاولى بحالها مات
الزوج عن ستة بنين او عن ام واخوة بين
لام وان لا اب فمسئلته في صورتين تصحح
من اصلها ستة وسهامها من الاول
ثلاثة لا تنقسم على مسئلة بل موافقة
بالثلاث مسئلة وهو سهمان في مسئلة

الاول وفي سنة تصح المناخة من اثني عشر
 للام من الاول في اربعة ولحمها كمان ولورثة
 الزوج سنة وامات الزوج فيها عشرة
 بنفي او عن بنت وخمس اخوة لابوين
 اولاب صحت مسئلة فيها من عشرة
 لكل ابن لهم وللبنت خمسة ولكل اخ لهم
 وسهامه من الاول ثلاثة تباين العشرة
 فاضرب العشرة في جميعها في الاول تصح
 المناخة من ستين لهم الاول وسهام الاول
 منها عشرة ولا منها عشرة ولورثة الزوج
 ثلاثة ثون واذا اردت ان تقسم المناخة
 فاضرب سهام كل وارث من المسئلة
 الاول في جميع المسئلة عند مباينة السهام
 صاحبها في وفق الثانية عند موافقتها
 واضرب سهام كل وارث من الثانية
 في جميع سهام مورثة عند التباين وفي
 وفقها عند التقاف في صورة زوج وام
 وعامات الزوج عت سنة بنين تقدم
 انها تصح من اثني عشر لموافقة مسئلة
 الثاني سهامه بالثلث لام الميت الاول
 من مسامتها سهامان مصروبة في وفق
 الثانية وهو سهامان فلها اربعة ولها
 سهم في السهمين يحصل له سهامان ولكل
 من اولاد الزوج من الثانية سهم
 في وفق

في وفق سهام مورثة وهو سهم يحصل له سهم
 وفي الصورة صورة زوج وام وعامات الزوج
 عت بنت وخمس اخوة تقدم انها تصح من
 ستين لمباينة الثاني مسئلة فاضرب
 لام الاول سهامها في عشرة يحصل سهامها
 الجميع واضرب لهما سهامها في العشرة فله
 عشرة واضرب لبنت الميت الثاني وهو الزوج
 خمسة من مسئلة في سهامه الثلاثة ولها
 خمسة عشر واضرب لكل ثابت اخوة سهمها
 واحد في الثلاثة السهم وقسم على ذلك
 وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر كيفية
 قسمة التركات وفي القدر المخصوص بالذات
 ونحو ذلك مما ذكرها وذلك ان التركة اذا كانت
 من المورث المدة المتساوية قدر او قيمه
 كالدرهم والدنانير فقيها طرق منها ان
 تضرب سهام كل وارث من المسائل في التركة
 وتقسيم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه
 من التركة فلو ماتت عت زوجة وام وعمر
 مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر الزوج
 ثلاثة وللأم اربعة وللمع خمسة فاضرب للزوج
 ثلثها في المائة واقسم الحاصل وهو ثلثمائة
 على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا
 واضرب للام اربعتها في المائة واقسم الحاصل

٥٢٥
 ١٢

وهو اسمائة على مسئلة التبرع لهما ثلاثة وثلاثون
 دينار او ثلث واخرب لاسم خمسة في المائة
 واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له واحد
 وربعون دينار او ثلثان ومنها ان تقسم
 الزكاة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل
 وارث يحصل نصيبه ففي المثال اقسام المائة
 على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية
 وثلث اخر بها في ثلاثة الروجة واربع
 الام وخمسة اعم وعشرون وخمسة اربعة
 الام الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو
 ثلاثة وثلاثون وثلاث وخمسة عشرة اعم
 ربع سدس ثم ربع المائة خمسة وعشرون
 وسدسها ستة عشر وثلثين وهذا الوجه
 يعمل به الزكاة المعدودة وغيرها سواء
 كانت اجزاؤها متصلة او منفصلة وهي
 متساوية القيمة او مختلفتها **باب**
ميراث الحنثي المشكل اقول كان ينبغي
 لحنث وضع الرتبة ان يقول باب ميراث
 الحنثي المشكل والمفقود والحمل فان الميراث
 ذكرها ايضا او يقر لكل مسئلة من المسائل
 الثلاث بباب والحنثي المشكل قسمان
 قسم له الة الرجال والة النساء جميعا وقسم له
 ثقبه يخرج منها البول لا يشبه الة من
 اثنين **وقال الثاني** في سكر لا يتضح هاد
 وهذا

صبيانا

وان كان صبيانا الاشكالهما وانقضا حهما علومات
 من البول والشهوة وغيرهما ومحل ذكر ذلك
 وبسطه كتب الفقه والفرض هنا كيفية ارث
 المشكل وارث من معه من الورثة حال اشكاله
 ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا ولا زوجة
 لعدم صحة مناقحة ولا ابا ولا جد ولا اما
 ولا جدة لانه لو كان واحدا مما ذكر لكان
 واحدا والفرض انه مشكل قال

والذي يمكن مستحق المال **حنثي صحيح بين الاشكال**
 فاقسم على الاقل واليقين **نحوه بالفقرة والنسبة**

اقول اذا مات انسان وخلف ورثة فيهم
 حنثي مشكل بين الاشكال اي ظاهر الاشكال
 فيما لم هو ومن معه من الورثة بالاضمة
 ذكوة الحنثي وانوته فيعطى كل واحد الاقل
 المتفق على باليقين ولو فوق الباقي الى
 اتصاف حال المشكل فيعمل خمسة اوالى ان
 يستطاع فالومات عن ابن وولد حنثي
 مشكل فينقد ير ذكوة الحنثي لانه
 المال بينه وبين الابن بالسوية لكل
 واحد نصف المال وينقد ير النوشة يكون
 لحنثي الثلث فقط وللا بن الثلثان
 فينقد الحنثي انش وحق نفسه فيأخذ
 الثلث فقط وينقد ذكر في حق الابن فيأخذ

الابن النصف لانه المتيقن ويوقف السدي
 الباقي بينهما حتى يتضح حال المسك او يمحط
 يصطاحي وعلم من مفهوم كلامه انه لو طام
 يختلف نصيب الحنثي ولم يختلف نصيب غيره
 من الورثة انه يعطى نصيبه كاملا لانه
 الاقل فالو طام اختلفا او ولد ام حنثي
 مشكلا كان له السدي فرضا لانه لا يختلف
 بذكر ورثته وانوثته وللمتقيق الباقي ولو
 خلف بتا وولد ابوين او ولد اب حنثي مشكلا
 وللمتت النصف فرضا والباقي للحنثي نصيبا
 لانه اما عصبة بنفسه او عصبة به غيره
 ولو خلف زوجة واما وولد حنثي مشكلا و
 ابنا وللزوجة الثلث وللأم السدي لان
 فرضها لا يختلف بذكر ورثة الحنثي ولا انوثته
 وص للحنثي ثلث الباقي وللأب نصف الباقي
 ويوقف سدي بينهما فمسئلة ذكر ورثته
 من ثمانية واربعين ومسألة انولده
 من اثنين وسبعين والجامعة لاهما مائة
 واربعة واربعون لتوافقهما بثلث الثلث
 للزوجة منها ثمانية عشر وللحنثي بتقدير
 انوثته اربعة وثلاثون وللأب واحد و
 خمسون بتقدير ذكر ورثة الحنثي والموقوف
 بينهما سبعة عشر وفهم من النظم ايضا انه لو

لو كان الخنثى او غيره من الورثة يرث بتقدير ولا
يرث بالحرمان بعضا بشي لان الاقل هو لا شيء فلو ترك
ولدا خنثى مشكلا وعما فتقدير ذكوره له العلم
ولا شيء للعلم وتقدير انوثته له النصف فرضا
والباقي للعلم فتقدير ذكره في حق العلم وانثى في حق
نفسه فيعطى الخنثى النصف ويوقف النصف
الاخر بينه وبين العلم ولو خلفت زوجا وولدا
اخ خنثى وعما قل الزوج النصف والباقي للخنثى
بتقدير ذكوره ولا شيء له بتقدير انوثته
لان البنت الاخ ساقطة فيكون الباقي
للمعلم ولا يعطى الخنثى ولا العلم شيئا ويوقف
النصف الباقي بينهما ان ظهر الخنثى ذكر اخذ
او انثى اخذت العلم قال ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥
واحكم على المفقود حكم الخنثى ذكر كان او هو انثى
اقول اذ اقامت انسان وبعض ورثته مفقود
بان غاب او اسروا طالت غيبته وجهل حاله
فالمدري احكام ميت فاحكم على هذا المفقود
بالحكم الذي حكمت به على الخنثى وهو ان يقسم
المال على الاقل المتيقن ودال ان تقدر حياته
وتتظر فيها وتقدر موته وتتظر فيه فمت
اختلف نصيبه بلوت المفقود وحياته اعطه
اقل النصيبين ومن لا يختلف نصيبه بوطاة
واحال كالملا ومث يرث بتقدير دون تقدير

لا يعطى شيئا ولا يعطى لورثته المفقود شيئا
 لا احتمال حياته ويوفق الباقي الى ان يظهر حاله
 ويحكم قاض بموته اجتهاد امثاله مات وخلف ابين
 احدهما مفقود فللهما فلان بن الحاضر النصف
 لا احتمال حياته المفقود ويوفق الثاني ويوفق
 للآخر ولو خلفت زوجا وابا واخوان لا يورث
 اولاد او لامر احدهما مفقود فللزوجة النصف كاملة
 وللأم السدي وامله وللأخ الحاضر السدي سواء
 كان سقيفا او لاب او لام لعدم اختلاف نصيب
 الزوج ونصيب الاخ وللأم السدي لا احتمال حياته
 المفقود ويوفق السدي الباقي فان ظهر المفقود
 حيا فهو له او ميتا فهو للام قال

وهكذا حكم دوات الحمل فان على اليقين والاقل

اقول وهكذا حكم صاحبات الحمل وهن النساء الحوامل
 فان حملهن حكم المفقود فيوفق نصيب الحمل حتى
 يظهر حاله بانفصاله حيا او ميتا او عدم انفصاله ويحمل
 باقي الورثة بالاضمة تقادير عدم الحمل ووجوده وحياته
 وذكره وانثته وافراة وتقدده فيعطى كل واحد
 من الورثة اليقين ويوفق الباقي الى ظهور حال الحمل
 امثاله خاف زوجة حاملا ولها بتقدير عدم الحمل
 وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير انفصاله
 حيا كفي كان الثمن فتعطاه ويوفق الباقي فان
 ظهر الحمل ذكر او ذكورا او انثا فالمفقود كله له

اولهم

اولهم على عدد رؤسهم ان لم يضمنوا كلهم ذكورا
 والا فللذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر واحد
 فلها النصف او اثنتين فاكثر فلها اولهن
 الثلاث والباقي لبيت المال المنتظم او يرد
 عليهن وهذا كله بشرط ان يفصل بقضه
 وهي حتى مات قبل انفصاله او انفصل كله
 حيا حياته غير مستقر لم يرث شيئا في جميع
 هذه الصور ووجوده كعدمه فيكمل للزوج
 الربع ويكون الباقي في هذه الصور لبيت
 المال المنتظم او لبيتي رحمه ولو خلف زوجة
 حاملا وابوين فالأخري حقهم كون الحمل
 عددا من الاناث حد يدخل عليهم العول
 فتتقص فروضهم بسببه لان مسئلتهم
 تقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين
 الزوجة والا يورث ان فروضهم عائلة ويوفق
 الباقى وهو ستة عشر سهما الى ظهور حال
 الحمل **باب ميراث الفرق** اقول كان ينبغي
 للمبوء ان يقول الفرقا ونحوه لان ذكر الفرقا
 والهدما والمحر وقين حكم واحد قال

وان ميت قوم بهدم او غرق او حادث بمجرى كالموت
 ولم تكن تعلم حاله السابق فلا تورث راققا من راقق
 وعدمه لانهم اجانب هذا هو القول السديد الصائب
 اقول اذا مات مورثان فاكثر بهدم او غرق او حرق

او معركة قتال او في غربة ولم يعلم عين السابق
منها او منهم بان علم ان احدها او احدهم
سبق لا بعينه او لم يعلم سبق ولا معية
او علمت المعية فلا تورث واحد منهم
من الاخر او من الاخرين بل اجعلهم كلهم
احاب فترث كل واحد منهم باي ورثة
لان شرط الارث تحقق حياة الوارث
بعد موت الموروث ولم يوجد الشرط فلو مات
اخوان شقيقان اولاب بغير او تحت
هدم ولم يعلم السابق منهما وترث احدهما
زوجته وبناته وترث الاخر بنتين وتركاهما
فلا يرث احد الاخوين من الاخر شيئا بل
تركة الاول للزوجة الثمن ولبنته النصف
وللمباقي وتقسيم تركة الثاني لبنتيه
الثلاثان وللمباقي مسئلة زوج وزوجة
وثلاثة بنين لهما غرق الخمسة جميعا وماتوا
معا ولم يعلم حال السابق وترث كل منهم مالا
والزوج زوجة اخرى وابنت منها والزوجة
الغريقة ابنت من غيرة فلا يرث واحد
من الزوجين ولا من الاولاد الثلاثة
شيئا من الاخرين بل مال الزوج ثمنه لزوجة
الحية وباقيه لابنه منها ومالا للزوجة الغريقة
لولدها

لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة
مدرس لانيه لأمه وهو ولد الزوجة الغريقة
من غير ايهم الغريق وباقي ماله لانيه السابق
اي لم تعلم عين السابق وكذلك يوجد في بعض
النسخ وخرج به ماله اذا علم عيبه واستمر
علمه او نسبي فانه يرث من مات بعده في
الصورتين فبعض لورثة من مات بعده
نصيب مورثهم من السابق والصورة وقوله
قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا
واحد له من لفظه والقوم في الاصل الرجال
دون النساء قاله جماعة بقوله تعالى لا يسخر
قوم من قوم عيسى ان يكونوا خيرا منهم
ولا نساء من نساء قال زهير وما ادري
ولست اخال ادري قوم ان حصن امشاة
وقالوا زهاد فلو النساء فيه على سبيل البتة
لان القوم كل بني رجال ونساء وقال جماعة
من اهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء
وهو ما اراد الناطق والعهد الهدم بالدال
السكنة الفعل وبفتح الدال اسم للبنات المعهود
المهدود والحق بكسر الهمزة وبفتح
الراء النار والزاهق الذابوب يقال
فريق روجه اذا غرقت اي ذهبت

